

Distr.: General
18 October 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى

أولا - مقدمة

١ - مدّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٣٠١ (٢٠١٦)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة المتكاملة) حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وطلب إلى أن أقدم إليه كل ثلاثة أشهر تقريراً عن تنفيذها. ويُقدّم هذا التقرير عملاً بذلك القرار.

ثانيا - التطورات الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

٢ - لا يزال تصاعد أعمال العنف، الذي بدأ في المناطق المحيطة ببانغاسو وبريا، في أيار/مايو، يعكّر السياق السياسي ويسهم في تدهور الحالة الأمنية في معظم أنحاء البلد. وازدادت حدة الانتقادات الموجهة إلى الحكومة، وطعنت عدة شخصيات معارضة علناً في قيادة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، فوستين - أرتشانج تواديرا، ووصفت الحكومة بأنها غير قادرة على كفالة الاستقرار. وانتقد بعض الجهات الفاعلة في الأوساط السياسية ومن المجتمع المدني البعثة المتكاملة لعدم قيامها بنزع سلاح الجماعات المسلحة بالقوة، ودعت إلى إعادة تسليح القوات المسلحة الوطنية التي لم يتم إصلاحها. وأسهم تصاعد الخطاب الباعث على الفرقة الذي يوظفه بعض الجهات الفاعلة الوطنية في زيادة حدة التوترات الطائفية، ولا سيما في الشرق، حيث تعرّض المسلمون بشكل عام والفلولانيون بشكل خاص للاستهداف. وقامت جهات مسلحة، غير منظمة، ومشردة بشكل متزايد وتنسب بشكل فضفاض إلى ميليشيات "أنتي بالاكّا" أو فصائل ائتلاف سيليكّا السابق، بشن هجماتها على أساس اعتبارات عرقية وطائفية. وأدى استمرار التوترات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الحكومة إلى تفاقم الوضع.

٣ - وفي هذا السياق، قمت والرئيس تواديرا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في ١٩ أيلول/سبتمبر، وبالشراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بالاشتراك في رئاسة الاجتماع الوزاري رفيع المستوى بشأن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي عُقد على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأعرب المشاركون عن إدانتهم



بشدة للهجمات ضد المدنيين، وأعربوا عن تأييدهم للجهود التي يبذلها الرئيس تواديرا وأكادوا دعمهم للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة. وتم الاتفاق على عقد اجتماع لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى في غضون ستة أشهر.

٤ - وقبل انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى، اتخذ الرئيس تواديرا خطوات للتغلب على التوترات السياسية المحلية. ففي ١٢ أيلول/سبتمبر، عيّن ١٦ وزيرا جديدا في حكومة موسّعة تتألف من ٣٤ منصبا وزاريا وتشمل ١٨ عضوا من الحكومة السابقة. وشملت التعيينات أربعة ممثلين عن الجماعات المسلحة، وخمسة من المسلمين، فزاد بذلك مستوى تمثيل المسلمين إلى ثمانية. ومن حيث تمثيل المرأة، كان من بين المعيّنين خمس نساء، وهو ما يمثل زيادة عن عددهن السابق البالغ أربع نساء، وإن كان يعكس انخفاضا عاما في نسبة النساء في مجلس الوزراء. ويوسّع هذا الجهد القاعدة السياسية للحكومة وقد يؤدي إلى تهدئة التوترات الطائفية وتهيئة بيئة مواتية بقدر أكبر لعملية السلام. وسيلقي إنشاء ١١ وزارة جديدة عبئا إضافيا على ميزانية الدولة.

٥ - وقد اقترن هذا التعديل الوزاري بمبادرات ترمي إلى تهيئة ظروف مواتية لبسط سلطة الدولة. فقد تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة في ٨ أيلول/سبتمبر. وبعد ذلك بأربعة أيام، قام الرئيس بتعيين محافظين جددًا لجميع محافظات البلد الست عشرة، تسعة منهم ذوو خلفية عسكرية. وعلى الرغم من عدم وجود أفراد من الطائفة المسلمة من بين المحافظين الجدد، فإن نواب المحافظين الـ ٧٣ الذين عُيّنوا في ١٨ أيلول/سبتمبر كانوا أكثر تنوعا عرقيا، وشملوا عددا من الأعضاء النشطين في جماعات ائتلاف سيليكما السابق و ٢١ من أفراد القوات المسلحة وست نساء.

٦ - وفي سياق يغلب عليه تزايد العنف، استمرت المناقشات مع الجماعات المسلحة، في إطار لجنة المتابعة الاستشارية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، ولو أن التقدم المحرز كان محدودا. وفي عدة اجتماعات عُقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحدّت السلطات الوطنية الجماعات المسلحة بشأن حالة انعدام الأمن السائدة، مع الدخول معها في حوار مباشر في نفس الوقت. وعلى الرغم من مشاركة الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى في اللجنة، واصلت الجماعة الاستيلاء على أراض جديدة وبناء هياكل عسكرية جديدة، وأعلنت عن نشر ألوية "مختلطة" جديدة تضم عناصر من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى إلى بريا وكاغا باندورو. ومن غير الواضح حتى الآن ما إذا كان ضم أعضاء من الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الحكومة سيؤدي إلى الحد من أنشطتها العسكرية المزعزعة للاستقرار.

٧ - وعلى الرغم من أن السياق السياسي لا يزال هشاً، فقد تم اتخاذ خطوات نحو عملية سلام أوسع نطاقا وشاملة للجميع. ففي ١٩ حزيران/يونيه، وقع ممثلون عن الحكومة و ١٣ جماعة مسلحة، برعاية جمعية سانت إيجيديو في روما، اتفاقا ينص على إنشاء نظام لوقف إطلاق النار من بين تدابير أخرى. غير أنه في الأيام التي تلت ذلك، اندلعت اشتباكات عنيفة، بين العديد من الجهات الموقعة على الاتفاق، مما أضعف ثقة الجمهور به. وفي ٢١ حزيران/يونيه، في بروكسل، وافقت الحكومة وجميع جهات الوساطة، ومنها أعضاء المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة وجمعية سانت إيجيديو، على اعتماد خارطة طريق واحدة لعملية وساطة أوسع نطاقا. وأكد الشركاء الدوليون دعمهم للجهود التي تبذلها الحكومة لكفالة الوقف الفوري للعنف.

٨ - وفي ١٧ تموز/يوليه، في ليرفيل، اعتمد ممثلو الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بالإضافة إلى وزراء خارجية أنغولا، وتشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغابون، والكونغو، خارطة طريق متكاملة للمبادرة الأفريقية. وتعيد خارطة الطريق التأكيد على شرعية النظام الدستوري في البلد، وأهمية استنتاجات منتدى بانغي للمصالحة الوطنية، الذي عُقد في عام ٢٠١٥، وضرورة تولي زمام المبادرة بقوة على الصعيد الوطني لعملية السلام من أجل تعزيز المصالحة. وفي ٢٩ آب/أغسطس، عيّنت مفوضية الاتحاد الأفريقي بيدالييزون موسى نيبه ممثلاً خاصاً لها في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٩ - واجتمع فريق الميسرين التابع للمبادرة الأفريقية في بانغي، خلال يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر، لوضع خطة للنهوض بخارطة الطريق هذه. ويهدف الفريق، الذي يترأسه الاتحاد الأفريقي ويضم ممثلين عن أعضاء المبادرة، إلى تيسير التواصل المباشر بين الأطراف. وأعلنت الحكومة أن جان ويليبير - ساكو سيكون بمثابة جهة التنسيق الوطنية للفريق.

١٠ - وشهدت العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية تحسناً تدريجياً. فقد تعهد الرئيس تواديرا ورئيس الجمعية الوطنية علناً بالتعاون الإيجابي المتبادل، في مناسبة ظهر فيها معا في تموز/يوليه. وبعد إجراء سلسلة من المشاورات مع قطاع عريض من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، قدمت الجمعية الوطنية إلى الحكومة "مبادرة السلام البرلمانية"، مساهمةً منها في عملية السلام. وعلى الرغم من أن الدورة العادية للجمعية الوطنية كانت في عطلة برلمانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فإن البرلمانين استعدوا بنشاط للدور التشريعي المقبل. وكان من بين الجهود التي بذلوها استعراض الإصلاحات المتعلقة باللامركزية في تموز/يوليه، بدعم من المعهد الديمقراطي الوطني، وحضور حلقة دراسية مشتركة بين البرلمانين عُقدت في تموز/يوليه مع برلمانيين من غابون، وكوت ديفوار، والكونغو، ونظمتها المنظمة الدولية للفرانكفونية.

١١ - وتعرضت جهود التماسك الاجتماعي والمصالحة لانتكاسات شديدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. فقد نالت الحالة الأمنية المتقلبة من قدرة المجتمعات المحلية واستعدادها لاتخاذ خطوات نحو المصالحة. ووقعت سلسلة من الأعمال الانتقامية بين الجماعات غير المسلمة من جهة وقبائل الفولانيين وغيرها من الجماعات المسلمة من جهة أخرى في بانغاسو وزيمبو ومناطق أخرى. وكانت هناك مبادرات محلية مشجعة للتغلب على الانقسامات الطائفية والعرقية في بريا وكاغا باندورو وغيرهما من المناطق، على الرغم من أن تنفيذ الاتفاقات، التي تم التوصل إليها بوساطة من لجان السلام المحلية، كان متبايناً. ولم يتمكن معظم جهود المصالحة من إحداث تأثير ملموس في التلاحم الاجتماعي وفي حالة مجتمعات النازحين. واتخذت الحكومة إجراءات هامة، منها اعتماد برنامج المصالحة الوطنية في ١١ أيلول/سبتمبر. وفي اليوم نفسه، أنشأ الرئيس تواديرا لجنة لقيادة المشاورات بشأن إنشاء لجنة معنية بالحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، التي تعتبر من الأولويات التي حُددت في منتدى بانغي.

باء - الحالة الأمنية

١٢ - على الرغم من أن الحالة ظلت هادئة نسبياً في بانغي، فقد انتشرت مواجهات مسلحة وأعمال عنف ضد المدنيين في سائر أنحاء البلد، ولا سيما في الجنوب الشرقي والوسط وأجزاء من الغرب (محافظة أوهم وأوهام - بيندي). وقد نتجت أعمال العنف هذه عن تزايد التنافس بين الجماعات المسلحة من أجل التحكم في الموارد، وتزايد خطورة هذا التنافس بسبب التوترات العرقية والطائفية، لا سيما بين المسلمين

والمسيحيين. وظهرت تشكيلات مسلحة جديدة، ساهمت في تأجيج الاشتباكات والهجمات على المدنيين. ولم تؤد بداية موسم الأمطار إلى وقف أنشطتها. وكان العديد من الحوادث التي جرت في وسط البلد وشرقه أنشطة وهجمات إجرامية شنتها جماعات "أنتي بالاكا" ضد الجماعات المسلمة. وقد تحملت موارد البعثة المتكاملة أعباء باهظة إلى أقصى حدود إمكاناتها، ولا سيما في الجنوب الشرقي، وذلك على الرغم من أن البعثة عدّلت باستمرار وضعها لكي تحول دون وقوع أسوأ عواقب العنف على المدنيين وتخفّف من حدتها.

١٣ - وقد قامت الجماعات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، باستهداف قوات حفظ السلام مرارا وتكرارا، وحصل ذلك في المقام الأول على طول المحور ألينداو - زيمبو. وارتكبت ميليشيات "أنتي بالاكا" والجماعات المنتسبة إليها معظم هذه الهجمات، وتحدّت الحماية الفعالة التي وفرتها البعثة للنازحين من أقلية الفولانيين العرقية والأقليات المسلمة. وكانت الهجمات مخططة ومنسقة مسبقا، مما يكشف عن الاستخدام المتزايد للأسلحة والاتصالات الحديثة. ووقع أكثر من نصفها في بانغاسو، وأسفر عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام وإصابة ١٢ آخرين منهم بجروح. وفي ٢١ آب/أغسطس، أصدر فصيل تابع لميليشيات "أنتي بالاكا" يطلق على نفسه اسم "ماكيم موكوم" بيانا توعد فيه باتخاذ الإجراءات اللازمة إذا لم تقم البعثة المتكاملة بطرد "المرتزقة الأجانب" من البلد. وأدانت الحكومة علنا ذلك الإعلان.

١٤ - وأدت زيادة التوترات الطائفية والتحريض ضد الفولانيين إلى اندلاع دوامات عنف ضد المدنيين في بانغاسو وبريا وزيمبو. واستهدف كل من قوات ميليشيات "أنتي بالاكا" وتنظيم الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى عمدا المدنيين من القبائل المناوئة لها.

١٥ - وفي بانغاسو، واصلت جماعات "أنتي بالاكا" سيطرتها على البلدة ومضايقتها للنازحين وللمسلمين والنساء. وأدى اختطاف امرأة مسلمة حامل من النازحين في ٢١ تموز/يوليه على يد عناصر من ميليشيات "أنتي بالاكا" إلى قيام المسلمين النازحين باختطاف ستة من المدنيين المسيحيين. وقد أُفرج عن جميع المختطفين في اليوم التالي بعد جهود الوساطة التي قادها الكاهن الكاثوليكي المحلي. وفي ٢٣ و ٢٥ تموز/يوليه، هاجمت عناصر من ميليشيات "أنتي بالاكا" قافلة تابعة للبعثة المتكاملة، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام وإصابة أربعة آخرين منهم بجروح. وتبادلت البعثة المتكاملة إطلاق النار مع قوات "أنتي بالاكا" في ٢٩ مناسبة في تلك المنطقة في الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر.

١٦ - ووقعت في الفترة الممتدة من ٣ إلى ٩ آب/أغسطس، سلسلة من الهجمات والهجمات المضادة، في قرية غامبو، بين ميليشيات "أنتي بالاكا" من جهة وتنظيم الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وأفراد مسلحين من قبيلة فولاني من جهة أخرى، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٦٠ مدنيا و ٢٢ من أفراد تنظيم الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ٥ آب/أغسطس، تعرض المركز الصحي المحلي لهجوم انتقامي شنه تنظيم الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى مع مقاتلي ائتلاف سيليك السابق ومسلحين من قبيلة فولاني، مما أسفر عن مقتل ٤٥ مدنيا على الأقل، منهم ما لا يقل عن ١٠ من متطوعي اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

١٧ - ويشكل وجود جماعات كبيرة من ميليشيات "أنتي بالاكا" على الطريق الرئيسي المؤدي إلى بريا واستمرار الأنشطة الإجرامية، التي ترتكبها ميليشيات "أنتي بالاكا" ووحدات الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، خطرا على المدينة. وفي ١٧ حزيران/يونيه، وقعت اشتباكات عنيفة بين قوات "أنتي بالاكا"

والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، على طول محور بريا - يالينغا، مما أدى إلى وفاة زعيم فصيل في الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى يُسمى حمد عيسى. وهاجمت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى جماعةً باندا انتقاماً لذلك في ١٨ حزيران/يونيه، في حين هاجمت عناصر ميليشيات "أنتي بالাকা" منطقة ماندي التي تقطنها أغلبية عرقية. وخلفت هذه الاشتباكات ما لا يقل عن ٥٨ قتيلاً من المقاتلين مع تعرض عدد كبير من المنازل ومن مكاتب المنظمات غير الحكومية للتدمير أو النهب. ولجأ نحو ٤٠.٠٠٠ شخص، بمن فيهم العديد من أعضاء فصائل "أنتي بالাকা"، إلى مخيم النازحين بالقرب من البعثة المتكاملة. وقد اضطر جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لمغادرة المدينة بسبب الاشتباكات وأعمال النهب. وواصلت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى جهودها الرامية إلى إعادة توحيد فصائل ائتلاف سيليكاس السابق، بالرغم من أن الانقسامات العنيفة بين الفصائل أدت إلى تعقيد هذه الجهود.

١٨ - ووقعت اشتباكات عنيفة بين عناصر ميليشيات "أنتي بالাকা" وجماعات مسلحة مسلمة في زيمبو يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه، مما أدى إلى نزوح حوالي ٥.٠٠٠ شخص. وفي ١١ تموز/يوليه، هاجمت قوات "أنتي بالাকা" مستشفى المدينة، الذي تتعده منظمة أطباء بلا حدود، مما أسفر حسب التقارير عن مقتل عشرة أشخاص. فانسحب جميع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني من زيمبو، تاركين وراءهم قرابة ٢٣.٠٠٠ من النازحين بلا مساعدة إنسانية.

١٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد الهجمات المنسوبة إلى جيش الرب للمقاومة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٦. ومنذ حزيران/يونيه، نُسبت ١٢ حادثة إلى عناصر من جيش الرب للمقاومة، نجم عنها قتل أربعة أشخاص واختطاف نحو ٣٥ شخصاً.

٢٠ - وواصلت الجماعات المسلحة في وسط البلد الاشتباكات وشن الهجمات ضد المدنيين والبعثة المتكاملة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني. ففي محافظة أواكا، أدى مقتل أحد مقاتلي تنظيم الوحدة من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، في ٦ حزيران/يونيه في نغاكوبو، إلى تأجيج التوترات. وفي محافظة كوتو السفلى، استهدفت فصائل تابعة لميليشيات "أنتي بالাকা" دوريات بعثة الأمم المتحدة مراراً وتكراراً. وبعد أن تعرضت البعثة المتكاملة للهجوم في ٤ حزيران/يونيه، قامت البعثة بمحاكمة مقاتلي ميليشيات "أنتي بالাকা" في محيط ألينداو، وأسفر ذلك عن مقتل ثلاثة أفراد مسلحين وإلقاء القبض على اثنين منهم. وفي ١٤ حزيران/يونيه، هاجمت عناصر ميليشيات "أنتي بالাকা" قافلة تابعة للبعثة المتكاملة على محور موباي - كونغبو ثم فتحت النار على قوافل البعثة المتكاملة أربع مرات أخرى، مما أدى إلى إصابة اثنين من حفظة السلام بجروح. وفي أعقاب قيام ميليشيات "أنتي بالাকা" بسلسلة من الاستفزازات والاعتداءات ضد الجماعات المسلمة، هب الشباب المسلم في ألينداو وديمبي إلى حمل السلاح، وأقام صلات مع فصائل ائتلاف سيليكاس السابق. ومع أن جماعات ائتلاف سيليكاس السابق لم تهاجم البعثة المتكاملة بصورة مباشرة، فقد أجمعت التوترات في كثير من المناطق واعتدت على المدنيين.

٢١ - وفي كاغا باندورو، قام كل من عناصر ميليشيات "أنتي بالাকা" وتحالف الجبهة الشعبية لنهضة جمهورية أفريقيا الوسطى/الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى بتهديد المدنيين، بمن فيهم النازحون، مراراً وتكراراً. وقام التحالف بإعادة إحياء الألوية "المختلطة"، واعتقال المدنيين تعسفاً في عدة مناسبات في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس. وفي ١ تموز/يوليه، هاجمت وحدات من الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى معسكراً للنازحين والبعثة المتكاملة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، مما أجبر أكثر من ١.١٠٠ مدني على الفرار وأجبر الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني على تعليق تقديم المساعدات في كاغا باندورو.

٢٢ - واشتبكت الجماعات المسلحة مرارا وتكرارا في سياق محاولاتها لتوسيع رقعة الأراضي التي تسيطر عليها. وفي حزيران/يونيه، في محافظة أوهاام - بيندي، هاجمت الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى المدنيين، بمن فيهم النساء والعاملون في مجال المساعدات الإنسانية، أثناء توسعها غربا نحو نغاونداي، وهو موقع استراتيجي يقع على ممر رئيسي لهجرة الماشية نحو تشاد والكاميرون. وفي ٢٢ حزيران/يونيه، احتجزت هذه الجماعة شاحنة تابعة للمنظمة الدولية للهجرة جنوب باوا، وأفرجت عنها بعد أن دُفعت لها فدية. وقامت عناصر من ميليشيات "أنتي بالاك" باختطاف أربعة موظفين في منظمة دولية غير حكومية في ٢٤ تموز/يوليه في قرية باكالي (على بعد ١٠ كيلومترات شمال بوكارانغا)، انتقاماً من قيام البعثة المتكاملة بإلقاء القبض على أحد مقاتليها في وقت سابق. وعلى الرغم من أن عناصر ميليشيات "أنتي بالاك" أفرجت في وقت لاحق عن الرهائن، فقد واصلت تهديد البعثة المتكاملة والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني في بوكارانغا، وطالبت بالإفراج عن المقاتل المحتجز. وأدى توسع الجماعات المسلحة التابعة للحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى وحركة العودة والاستصلاح وإعادة التأهيل إلى وقوع اشتباكات في تموز/يوليه مع العناصر المحلية لميليشيات "أنتي بالاك" في بانغ، وبيليه، ونزورو، مما أدى إلى نزوح نحو ١٥٠٠ شخص.

٢٣ - وفي محافظة أوهاام، أسفر الحوار الثلاثي الذي جرى بين قادة الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى وعناصر ميليشيات "أنتي بالاك" وزعماء قبيلة فولاني عن اتفاق لوقف إطلاق النار في ١٥ حزيران/يونيه وعن الالتزام بإنهاء الهجمات ضد المدنيين. وفي أعقاب هدوء قصير لأعمال العنف، استأنفت الجماعات المسلحة والجماعات الإجرامية أنشطتها في تموز/يوليه. وطوال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، اتسع نطاق نفوذ الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى وامتد باتجاه الكاميرون. ويبدو أن الصراع يتبع، بصورة متزايدة، ديناميات قائمة على الهوية مع اندلاع اشتباكات عنيفة بين حركة العودة والاستصلاح وإعادة التأهيل وعناصر ميليشيات "أنتي بالاك" في محافظة نانا مامبيري. وفي مقابل ذلك، التزمت المجتمعات المحلية في كوكي، بمحافظه أوهاام، بميثاق طوعي لعدم الاعتداء وُقّع في ١٥ حزيران/يونيه.

٢٤ - وظل الأمن في بانغي مستتباً إلى حد كبير، على الرغم من أن الجماعات المسلحة المرتبطة بميليشيات "أنتي بالاك" وائتلاف سيليكا السابق وما يُسمى بجماعات "الدفاع عن النفس" تسببت في انعدام الأمن في بعض الأحيان. وفي منطقة PK5 التي تقطنها أغلبية مسلمة، قامت هذه الجماعات بتهديد قادة المجتمع المحلي، ومضايقة التجار المحليين وسائقي سيارات الأجرة، وفرضوا ضرائب غير قانونية عليهم، وقاموا باختطاف سكان محليين. وأدت المحاولات التي تقوم بها جماعات "أنتي بالاك" للسيطرة على أجزاء من منطقة PK5 إلى إبطاء وتيرة عودة النازحين.

ثالثاً - التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٢٣٠١ (٢٠١٦)

٢٥ - في ضوء تعثر العملية السياسية وتدهور الحالة الأمنية، فقد ركزت البعثة جهودها على الحوار على الصعيد المحلي وحماية المدنيين ومنع العنف. وواصلت البعثة بذل الجهود لإقناع الجماعات المسلحة بوقف الأعمال العدائية والوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالمشاركة في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن، والقيام في الوقت نفسه بدعم المبادرات الرامية إلى الحد من العنف المجتمعي. واستخدمت البعثة مساعيها الحميدة من أجل تشجيع الحكومة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على بناء آليات أكثر شمولاً للحكومة من أجل تهيئة بيئة مواتية بصورة أكبر لتحقيق التوافق الوطني والتقدم السياسي.

ألف - الأولويات المباشرة

حماية المدنيين

٢٦ - كثفت البعثة جهودها الرامية إلى كفالة قدر أكبر من المرونة والقوة لمواجهة التهديدات الآخذة في الاتساع التي تستهدف المدنيين، وتزايد نزوح السكان، وارتفاع حدة التوترات بين المجتمعات المحلية. وقامت البعثة بتعديل انتشارها وتعزيز التنسيق بين العنصرين المدني والعسكري، بالتعاون الوثيق مع المنظمات العاملة في المجال الإنساني. وركزت الاستجابة المدنية - العسكرية على حماية المدنيين ودعم جهود الوساطة المحلية وممارسة أنشطة الدعوة مع الجماعات المسلحة.

٢٧ - وقامت البعثة بإعادة تقويم قواتها، من أجل معالجة الفراغ الأمني في المنطقة الشرقية في أعقاب انسحاب فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي. وتم نشر سرية مشاة إضافية في بريا. وأُرجئ نشر سرية هندسية لتمكين البعثة من نشر سرية إضافية في بانغي، مما مكّنها من إرسال مفارز إضافية خارج المدينة حسب الحاجة. وتم تعديل مجال المسؤولية التي تتحملها الوحدة في المنطقة الجنوبية الشرقية، ونُقل مقرها من بريا إلى بانغاسو. ونُشرت وحدة القوات الخاصة وقوة التدخل السريع بالتناوب لتأمين منطقتي بامباري وبانغاسو، مع التصدي في الوقت ذاته لما ينشأ من بؤر التوتر. وتم نقل كامل احتياطي قائد القوة وأجزاء من الوحدات في بانغي إلى بؤر التوتر في المنطقتين الوسطى والشرقية. وفي الوقت نفسه، نُشرت كتيبة قوامها ٤٥٠ فردا في المنطقة الغربية لتحل محل الوحدة التابعة للكونغو.

٢٨ - ومن خلال دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تخلّصت البعثة من ٦٨٧ ٢ من قطع الذخيرة والأجهزة المتفجرة، واضطلعت بأنشطة التثقيف بمخاطرها لصالح ٦٨٥ ١٢ مستفيداً.

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (بما في ذلك حقوق المرأة والطفل)

٢٩ - تدهورت الحالة المتعلقة بحقوق الإنسان إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووثقت البعثة المتكاملة ٨٠٩ حالات انطوت على انتهاكات لحقوق الإنسان وتجاوزات لقانون حقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، مما أسفر عن وقوع ضحايا بلغ عددهم ١٧٣ ١ شخصا، منهم ٧٨٦ رجلا و ١٦٨ امرأة و ١٦٩ طفلا (٩١ من الفتيان و ٧٨ من الفتيات)، و ٥٠ ضحية مجهولة الهوية. وتمثلت أكثر الانتهاكات شيوعا في القتل التعسفي والمعاملة القاسية واللاإنسانية والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع والاحتجاز التعسفي والحرمان من الحرية وحالات الاختطاف وشن الهجمات على المدارس ومنع وصول المساعدات الإنسانية.

٣٠ - وفيما يلي بيان بالجهات المسؤولة عن ارتكاب ٥٤٠ حالة من تجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني: فصائل ائتلاف سيليكسا السابق (٢٩٩ حالة)، وفصائل أنتي بالاكا (١٦٥ حالة)، وتحالف جماعة الثورة والعدالة/الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (٢٨ حالة)، وجيش الرب للمقاومة (٩ حالات)، وحركة الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج (١١ حالة)، وجماعة الثورة والعدالة (٣ حالات)، والجبهة الديمقراطية لشعب أفريقيا الوسطى (٨ حالات)، واتحاد القوى الديمقراطية من أجل التجمع (٣ حالات)، وغيرها من الجماعات المسلحة المنظمة للدفاع عن النفس (١٤ حالة). وتحملت قوات الأمن الوطني المسؤولية عن ٢٦٩ انتهاكا، منها ٢٤٤ حالة احتجاز تعسفي، نُسبت ١٦٠ حالة منها إلى الدرك الوطني، و ٩٨ حالة إلى الشرطة الوطنية، و ١١ حالة إلى القوات المسلحة الوطنية.

٣١ - وفي ٣٠ أيار/مايو، أصدرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تقريراً عن حقوق الإنسان لحصر الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٥. ونظمت البعثة المتكاملة سلسلة من حلقات العمل مع السلطات والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بهدف تعزيز الملكية الوطنية للنتائج التي توصلت إليها.

٣٢ - واعتمدت الحكومة خارطة طريق لتفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، حيث جرى تحديد الخطوات اللازمة لإعداد عملية شاملة لتقصي الحقائق. كما اعتمدت الحكومة تشريعاً بشأن اختيار المرشحين للالتحاق بقوات الدفاع والأمن. وواصلت اللجنة الوطنية المعنية بمنع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز الأخرى تطوير استراتيجيتها للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢، بدعم من البعثة. ونظمت البعثة ٣٥ حلقة عمل لإذكاء الوعي بشأن حقوق الإنسان لفائدة ٥٦١ ١ مشاركاً منهم ٥٣٢ امرأة.

٣٣ - وواصلت البعثة تطبيق سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقاسم الدعم إلى قوات الأمن الوطني. وأجرت البعثة ٢٥ تقييماً للمخاطر فيما يتعلق بالدعم المقرر تقديمه لقوات الأمن الوطني الداخلي؛ وأذن بتقاسم الدعم لـ ١٨ حالة وأوصي باتخاذ تدابير لتخفيف المخاطر.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

٣٤ - تلقت البعثة تقارير عن ٥٥ حادثة من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاع، تضررت منها ٥٣ امرأة و ٣٣ فتاة، وكان منها ٤٣ حالة اغتصاب، وثمانية حالات اعتداء جنسي، وأربع حالات زواج قسري. وفيما يلي بيان بالجهات التي ادّعي بمسؤوليتها عن أكبر عدد من تلك الحوادث: فصائل ائتلاف سيليكسا السابق (١٧ حادثة)، وتحالف جماعة الثورة والعدالة/الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (١١ حادثة)، وفصائل أنبي بالاكا (١٠ حوادث)، وجهات أخرى (١٧ حادثة).

٣٥ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة عن بدء عمل وحدة التدخل السريع ومنع العنف الجنسي. وتم الاضطلاع بتدريب الوحدة، ووضع نظام لإحالة ضحايا العنف الجنسي، وبذل جهود التوعية العامة في بانغي وبوار، وجميعها بدعم من الأمم المتحدة.

الأطفال والنزاع المسلح

٣٦ - في ٢١ أيلول/سبتمبر، قامت الحكومة بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، التحق ٨٦٣ طفلاً (٢٠ في المائة منهم من الفتيات) ببرامج إعادة الإدماج التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وشركاؤها، وذلك بعد انفصلهم عن الجماعات المسلحة لميليشيات أنبي بالاكا (٧٤ في المائة)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (١٢ في المائة)، وجماعة الثورة والعدالة (١٤ في المائة).

٣٧ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، في أعقاب قيام قيادة الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى في أيار/مايو بإصدار أمر توجيهي يحظر تجنيد الأطفال واستخدامهم ويقضي بفصلهم من الجبهة، قام تحالف الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى رسمياً بإطلاق سراح ٧٤ طفلاً، منهم ٤٨ من الفتيات، في كاغا باندورو. وبدأت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ حواراً مع مجموعات الدفاع عن

النفس من حي PK5 في بانغي بهدف تشجيع الإفراج عن جميع الأطفال بشكل آمن ومنظم، مما أسفر عن تحديد ٨٦٥ طفلاً.

باء - الحد بشكل مستدام من وجود الجماعات المسلحة وما تشكّله من تهديد

المصالحة وبسط سلطة الدولة

٣٨ - قامت بعثة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بتيسير عدد من "قوافل السلام" وحملات التوعية لإحضار كبار المسؤولين الحكوميين إلى المناطق المعرضة للخطر أو المتضررة من العنف، بغرض إجراء محادثات مباشرة مع السكان والمسؤولين المحليين. وقدمت البعثة الدعم للمبادرات المحلية الرسمية والمخصصة المتعلقة بتسوية النزاعات والمصالحة. وواصلت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم المساعدة لوزارة الشؤون الاجتماعية والمصالحة الوطنية على تشكيل شبكة للجان السلام والمصالحة على نطاق البلد؛ وأنشئت ١٠ لجان في بانغي وثلاثة بلدات مجاورة. وفي سياق منفصل، واصلت لجان السلام المخصصة عملها في ١٢ موقعا، حيث ساعدت على تهدئة النزاع القائم، كما هو الحال في بانغاسو وباتانغافو، وساعدت على تنفيذ تدابير وقائية لدرء الأزمات المحتملة، كما هو الحال في بامباري وبيريرا وكاغا باندورو ونديلي. وساعدت على سد الثغرات في الأماكن التي لا توجد فيها هياكل الدولة الأخرى، كما هو الحال في بريا، وساهمت في تحسين حياة المدنيين، حيث قامت على سبيل المثال، بإعادة فتح السوق المركزي في بامباري.

٣٩ - ولا يزال بسط سلطة الدولة بطيئا ومقيدا بارتفاع معدل دوران الموظفين، وانعدام التدريب، والموارد المالية واللوجستية الشحيحة، والحالة الأمنية. وتقوم الحكومة، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوضع خارطة طريق تحدد المناطق الجغرافية ذات الأولوية والخدمات المالية والعامة اللازمة لاستعادة سلطة الدولة.

٤٠ - وأحرز تقدم متوسط في بامباري. وفي أيلول/سبتمبر، كان هناك ٣٧٣ موظفا من موظفي الخدمة المدنية في البلدة، بمن فيهم المعلمون والعاملون في مجال الصحة والقضاة وقوات الأمن الداخلي. وعملت البعثة مع الشركاء على إصلاح ستة مبانٍ إدارية.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن

٤١ - قامت الحكومة، في انتظار إبرام اتفاق سياسي واسع النطاق لدعم تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، بإطلاق مشروع تجريبي في ٣٠ آب/أغسطس. وسيعاد إدماج ما مجموعه ٢٣٠ مشاركا من ١٤ جماعة مسلحة في الحياة المدنية، وستقوم بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب بتدريب ٢٣٠ مشاركا من أجل إدماجهم في القوات المسلحة الوطنية. وأنجزت مرحلة نزع السلاح والتسريح من المشروع لبانغي في ٧ أيلول/سبتمبر بالنسبة لـ ١٤٠ مقاتلا من ثماني جماعات مسلحة مشاركة.

٤٢ - واستمرت برامج الحد من العنف المجتمعي على صعيد المجتمعات المحلية عن طريق إشراك المقاتلين غير المستوفين للمعايير. وفي بانغي، شارك ٩٠٠ من المستفيدين من المشروع في أنشطة التدريب المهني والزراعي. وفي مقاطعة أوها - بندي، شارك ٧٠٠ من المستفيدين من المشروع، منهم حوالي ٥٠٠ امرأة، في المشاريع المجتمعية الكثيفة العمالة. وفي حزيران/يونيه، تحولت برامج ما قبل التسريح ونزع السلاح

وإعادة الإدماج إلى مبادرات للحد من العنف المجتمعي، مثل الأنشطة المدرة للدخل الأطول أجلا، مع تقديم الدعم لأكثر من ٤ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين، منهم ٧٣٧ امرأة.

٤٣ - وتم خلال الفترة المشمولة بالتقرير تدمير ١٦٢ قطعة من الذخائر غير المنفجرة و ٤٢٥ طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة جُمعت خلال العملية السابقة للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

إصلاح قطاع الأمن

٤٤ - أحرز تقدم كبير بتوقيع الرئيس تواديرا على خطة الدفاع الوطنية في ١١ أيلول/سبتمبر. ومن المتوقع، وفقا للخطة، إنشاء قوة للدفاع قوامها ٩ ٨٠٠ فرد بحلول عام ٢٠٢١، بالاستفادة من القوى العاملة القائمة التي يبلغ قوامها ٨ ٥٤٨ فردا، والتي ستُخفّض هي نفسها من خلال التحقق من الموظفين والتقاعد. واستأنفت السلطات الوطنية عملية التحقق المبسطة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم التحقق من ٤٣٧ ٢ فردا من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، ليصل العدد الإجمالي لمن تم التحقق منهم إلى حوالي ٨٠٠ ٥ فرد حتى تاريخه؛ ووُجد أكثر من ٨٠٠ فرد مؤهلين للتقاعد. وتتوخى الخطة إنشاء جيش قائم على الحاميات وتنظيم القوات المسلحة في أربع مناطق عسكرية. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الخطة مفهوما جديدا للعمل في القوات المسلحة.

٤٥ - وقامت وزارة الدفاع بوضع خطة لنشر الكنائس التابعة للقوات المسلحة التي تلقت تدريبات من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، بدعم من بعثة التدريب وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، على الرغم من أن عددا من الجوانب الحرجة اللازمة لبلوغ مستوى كاف من الفعالية، من قبيل الدعم اللوجستي والعملي، لم تحدد بعد. وفي ١٢ حزيران/يونيه، افتتح الرئيس تواديرا مركز تدريب القوات المسلحة الجديد في بوار، الذي قامت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار بترميمه.

٤٦ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار تقديم الدعم في مجال إدارة الأسلحة والذخائر من خلال تنظيم دورات تدريبية وإنجاز سبعة مشاريع للهيكل الأساسية. واعتمدت السلطات الوطنية، في ١١ تموز/يوليه، خارطة طريق لعملية تفعيل اللجنة الوطنية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

٤٧ - ووقع وزير الدفاع والداخلية مرسوما في ٣١ آب/أغسطس بشأن اختيار ٢٥٠ مرشحا للتعيين كأفراد شرطة و ٢٥٠ مرشحا للتعيين كأفراد درك، بدعم من البعثة. وفي أعقاب التقييمات، وُضعت أسماء ٧٠٠ مرشح (٢٣ في المائة منهم من النساء) في قائمة التصفية التي كانت جميع المناطق ممثلة فيها باستثناء مقاطعتي كوتو العليا ومبومو، حيث حالت أحداث العنف دون إجراء التقييمات. وستزيد حصة المرشحين من هاتين المقاطعتين بالنسبة لعملية التوظيف لعام ٢٠١٨. وقدمت البعثة الدعم لعملية الفرز.

سيادة القانون والجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب

٤٨ - أحرز تقدم في تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم نشر سبع من القضاة الدوليين والوطنيين من أصل ١١ قاضيا من أجل قيادة أنشطة التحقيقات والمحاكمات. وشرع المدعي الخاص في وضع استراتيجية الادعاء العام، بالتشاور مع المحاكم العادية والمحكمة الجنائية الدولية وبرنامج حماية الضحايا والشهود. واختير عشرون من أفراد الشرطة القضائية ونائب مسجل المحكمة الدولية، وهم ينتظرون التعيين. وعلى الرغم من تأمين التمويل

اللازم للتشغيل الأولي للمحكمة، لا زالت هناك فجوة كبيرة تتعلق بكفالة قدرتها على مواصلة إجراء التحقيقات والمحاكمات حتى نهاية عام ٢٠١٩.

٤٩ - وقامت البعثة، باستخدام تدابيرها المؤقتة العاجلة، بإلقاء القبض على ٤٨ شخصا ادّعي ارتكابهم لجرائم التحريض على الكراهية وحيازة الأسلحة النارية بصورة غير قانونية والتآمر الإجرامي من بين أمور أخرى. وبناء على طلب الحكومة، وبسبب الافتقار إلى الهياكل الأساسية القضائية والإصلاحية خارج العاصمة، قدمت البعثة الدعم لعملية نقل ٣٢ شخصا من الذين أُلقي القبض عليهم إلى مرافق السجون في بانغي، على الرغم من أنها لا تزال مكتظة بدرجة كبيرة. فقد بلغت نسبة المحتجزين في سجن نغاراغا المركزي والسجن المرفق به في كامب دي رو ١٩٦ في المائة و ١٤٥ في المائة على التوالي من طاقتها على الاستيعاب. وقدمت البعثة المشورة في التحقيقات والإجراءات القضائية الجارية ضد أولئك الأشخاص الـ ٣٢، وكذلك ضد ١٣ من أعضاء الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام في آذار/مارس بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

٥٠ - واشتركت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم للجهود الرامية إلى تحسين اللجوء إلى العدالة وقيام وزارة العدل بنشر القضاة في جميع أنحاء البلد. وتعمل ١٤ محكمة خارج بانغي. وحال الوضع الأمني دون نقل الجهات القضائية إلى المنطقة الشرقية. وقامت السلطات الوطنية بإقرار الاستراتيجية الوطنية للمعونة القانونية وانتهت من استعراض مشروع قانون المعونة القانونية، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتم افتتاح مركز ثالث للمعونة القانونية في بوسانغوا، بالإضافة إلى المركزين الموجودين في بانغي وبريا.

٥١ - وعمل موظفو السجون في سجن نغاراغا وملحقه الموجود في كامب دي رو على منع وقوع عدة حوادث كبرى وقاموا بإدارتها، ومنها اضطراب كبير في السجن، وخطة لأخذ رهائن، وهروب جماعي، بالاستفادة من أنشطة البعثة في مجالي الرصد والتدريب. وقامت الحكومة بوضع استراتيجية وطنية للتوعية لفائدة ٣٠٠ من موظفي الإصلاحات الوطنيين، بدعم من البعثة، في إطار جهودها الرامية إلى إزالة الطابع العسكري للسجون الوطنية.

إدارة الموارد الطبيعية

٥٢ - شرعت الحكومة، بدعم من البعثة، في وضع استراتيجية وطنية لإنشاء آلية تنسيق متعددة القطاعات لمكافحة الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. وفي إطار عملية كيمبرلي، عُيّن مراجع حسابات مستقل لتفتيش مخزونات الماس، بينما اتخذت الحكومة خطوات تهدف إلى تعزيز وزارة المناجم والطاقة والموارد المائية.

جيم - تنسيق المساعدة الدولية وإطار العمل المشترك (الإطار)

٥٣ - أنشأت الحكومة آليات لتنفيذ الخطة الوطنية لتحقيق الانتعاش وبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وإطار المساءلة المتبادلة، فضلاً عن إنشاء لجنة تقنية برئاسة رئيس الوزراء. وقد بدأ الفريقان المتبقيان للتنسيق على المستوى التقني للركيزة الثانية (العقد الاجتماعي) والركيزة الثالثة (الانتعاش الاقتصادي) للخطة عملهما في حزيران/يونيه وتموز/يوليه، على التوالي. ونفذت الركيزة الأولى (السلام والأمن والمصالحة) في ٣٣ في المائة من أنشطتها الاستراتيجية حتى الآن. واجتمعت اللجنة التوجيهية، التي يرأسها الرئيس تواديرا،

في ١٩ تموز/يوليه و ١١ أيلول/سبتمبر لتقييم التقدم المحرز، بما في ذلك تقديم الدعم إلى بامباري، واتخذت إجراء بشأن المشروع التحريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبشأن تجهيز القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وإعادة نشرها.

٥٤ - ومن أصل مبلغ ٢,٢٨ بليون دولار الذي تم التعهد به في مؤتمر بروكسل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تأكد وصول ٨٧ في المائة من الأموال للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. ويبلغ المعدل المتوقع لوصول الأموال حالياً ٢١ في المائة، الأمر الذي يبين الصعوبات التي تعوق قدرة الدولة على التنفيذ.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٥٥ - تدهورت الحالة الإنسانية تدهوراً شديداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع تزايد عدد الأشخاص المحتاجين على امتداد منطقة جغرافية أوسع نطاقاً. وقد اجتاحت الاشتباكات المسلحة الأقاليم التي كانت مستقرة نسبياً، بما في ذلك كوتو السفلى، ومبومو العليا، ومبومو؛ وهناك ١٤ من أصل ١٦ مقاطعة تستضيف الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة. وأدى تصاعد أعمال العنف إلى زيادة عدد النازحين داخلياً في عام ٢٠١٧ بنسبة ٥٠ في المائة (٢٠٠ ٠٠٠ شخص)، فبلغ العدد الإجمالي نحو ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في ٨٤ موقعاً ولدى الأسر المضيفة. وتجاوز عدد اللاجئين ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، ليصل بذلك مجموع النازحين في الداخل أو في الخارج إلى أكثر من ١,١ مليون شخص، وهو أعلى رقم يُسجل على الإطلاق في البلد.

٥٦ - ويحتاج نصف عدد مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، أو ما مجموعه ٢,٤ مليون شخص، إلى مساعدة إنسانية، فيما يمثل إحدى أعلى نسب عدد الأفراد المحتاجين إلى تعداد السكان في جميع أنحاء العالم. ويحتاج نحو ١,١ مليون شخص إلى مساعدات غذائية في جميع أنحاء البلد. ويواصل الشركاء في المجال الإنساني تقديم المساعدات إلى نحو ٧٠٠ ٠٠٠ شخص، بما في ذلك نحو ٤٠٠ ٠٠٠ شخص نازح داخلياً، من خلال توزيع المساعدات الغذائية العامة، والتدخلات التغذوية ومبادرات الإنعاش المبكر. وقد وصل سوء التغذية الحاد العام إلى مستويات حرجية.

٥٧ - وعلى الرغم من الاحتياجات المذهلة، لا تزال الأنشطة الإنسانية تعاني من نقص شديد في التمويل. وحتى ١٨ أيلول/سبتمبر، لم تكن خطة الاستجابة الإنسانية المنقحة لعام ٢٠١٧ قد مُولت إلا بنسبة ٣٠ في المائة على الرغم من الجهود المتواصلة الرامية إلى حشد الجهات المانحة.

٥٨ - ولا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى من أخطر الأماكن التي تعمل بها الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني التي باتت هدفاً متكرراً للجماعات المسلحة. وحتى ١٨ أيلول/سبتمبر، قُتل ١١ من العاملين في المجال الإنساني في هجمات مسلحة.

٥٩ - وقد أدى تدهور الحالة الأمنية إلى تقليص حيز العمل الإنساني في البلد. ويستلزم هذا الوضع زيادة المساعدة المقدمة عن طريق الجو، وإقامة مراكز وإنشاء أفرقة احتياطية يمكن نشرها بسرعة من أجل تحسين القدرة على الاستجابة للأزمات الناشئة.

خامسا - التطورات الاجتماعية والاقتصادية

٦٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى تزايد انعدام الأمن إلى تعطيل أنشطة الزراعة وتربية الماشية، مما قد يؤدي إلى انتكاسة عن أرقام عام ٢٠١٦. وهناك احتمالات لتحسن النمو أثناء موسم الأمطار لعام ٢٠١٧ نتيجة للاستثمار المطرد في الزراعة، ولا سيما في بعض المناطق الريفية بالقرب من بانغي التي تعتبر مستقرة. وقد شهدت الصناعات التحويلية انتعاشة هشة، حيث حققت زيادة قدرها ١١ في المائة في إنتاج السجائر، وزيادة قدرها ٢,٨ في المائة في تصنيع اللوازم المنزلية وإنتاج الجعة. وتنبئ إعادة فتح مصنع تجهيز القطن في بوسانغوا في شباط/فبراير بآفاق واعدة لمنتجي القطن.

سادسا - تجديد الولاية

٦١ - نظرا لقرب انتهاء فترة الولاية الحالية للبعثة المتكاملة، وعملا بالقرار ٢٣٠١ (٢٠١٦)، أجرت الأمانة العامة والبعثة تقييما على ضوء السياق الآخذ في التغير، وذلك بهدف صياغة توصيات بخصوص الولاية التي سُسند إلى البعثة في الفترة المقبلة لكي ينظر فيها مجلس الأمن. وقد تبين من التقييم أن الحالة الأمنية شهدت تدهورا تدريجيا منذ أواخر عام ٢٠١٦ خارج بانغي، مع تزايد العنف الطائفي وارتفاع مخاطر التطهير العرقي في أجزاء من البلد. وقد تفشت أعمال العنف رغم إطلاق عدد من مبادرات السلام والجهود التي تقودها الحكومة من أجل تنفيذ اتفاق نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج الذي تم التوصل إليه في منتصف بانغي. وقد أدى عدم الاتساق بين مختلف مبادرات السلام إلى الحد من قدرتها على تهيئة عملية سياسية تشمل الجميع ويمكن أن تتم في إطارها معالجة مظالم الجماعات المسلحة.

٦٢ - وأدى التنافس على السيطرة على الأراضي والحصول على الموارد الطبيعية وكذلك التطلعات لتقاسم السلطة إلى مزيد من الانقسام في صفوف الجماعات المسلحة وانتشار المجموعات المسلحة للدفاع عن النفس. وقد أفضى انتشار استخدام الخطاب المؤجج للمشاعر إلى تفاقم مخاطر ارتكاب جرائم وحشية جماعية. ويوصم السكان المسلمون على نحو متزايد بـ "الأجانب". وبعد أن كانت ديناميات النزاع تتميز سابقا بحدوث اشتباكات بين الجماعات المسلحة، فقد تفاقمت حالياً بفعل تزايد العنف الطائفي على أسس عرقية ودينية. وقد اتسع نطاق العنف جغرافياً، لا سيما في اتجاه المنطقة الجنوبية الشرقية، التي نجت حتى الآن من النزاع. وقد كان للطابع المتطور للعنف تأثير شديد الوطأة على المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وبعثة الأمم المتحدة، التي عانت من زيادة الهجمات، إذ قُتل ١٢ من حفظة السلام نتيجة للأعمال العدائية التي اندلعت منذ كانون الثاني/يناير.

٦٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حققت بعثة الأمم المتحدة نجاحاً كبيراً في تنفيذ مهمتها الرامية إلى حماية المدنيين ولا سيما من خلال تأمين بامباري. وأحرزت بعض التقدم صوب تقليص وجود الجماعات المسلحة والتهديد الذي تفرضه، كما ورد في التقرير السابق. ومع ذلك، فقد كشفت ديناميات النزاع المتغيرة وانتشار النطاق الجغرافي للعنف والهجمات على المدنيين عن قصور الاستجابة السياسية والعملية العامة للبعثة، بما في ذلك وضعها المتنقل والقوي. وقد أدى تصاعد دوامة العنف، بسبب عدم وجود اتفاق سلام شامل أو شكل آخر من أشكال الترتيبات السياسية بين الحكومة والجماعات المسلحة، إلى تقويض الجهود التي تبذلها البعثة من أجل التكيف مع تطور الوضع. وأدى ذلك، إلى جانب الافتقار إلى القدرات وعدم امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني، إلى تأثير سلبي على استدامة الجهود التي تبذلها البعثة في العديد

من المجالات، ولا سيما نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبسط سلطة الدولة. ونتيجة لأن موارد البعثة مثقلة بالفعل بأعباء مفروطة، واجهت البعثة عراقيل حالت دون قدرتها على القيام في الوقت نفسه بمجموع وقوع جميع الحوادث في منطقة جغرافية آخذة في الاتساع والتصدي لها، مع ترسيخ وجودها على الأرض التي حققت فيها الاستقرار من قبل.

٦٤ - وفي ضوء ما تقدم، ينبغي للبعثة أن تعمل على تحديد أولويات جهودها في بعض المجالات في إطار ولاية مجددة، وترشيد وتعديل جهودها في مجالات أخرى. وينبغي أن تركز على مهامها الرئيسية في مجال حفظ السلام، وأن تولي الأولوية لدعم العملية السياسية على الصعيدين الوطني والمحلي، وأن تعزز قدرتها على حماية المدنيين، وأن تيسر تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية. وينبغي للبعثة أن تقوم بترشيد مهامها الأخرى الموكلة إليها و/أو أن تعدل الطريقة التي تنفذها بها. وتعد الاستفادة من المزايا النسبية للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين وسيلة فعالة للغاية من أجل تيسير حدوث هذه التغييرات.

٦٥ - ويعد وضع استراتيجية أمنية أقوى أمراً ضرورياً لدعم العملية السياسية، وتخفيف حدة المخاطر، والحيلولة دون وقوع المزيد من النزاعات، وتوفير حماية أفضل للمدنيين. وينبغي أن تسعى تلك الاستراتيجية إلى مواصلة الاستفادة المثلى من قدرات الأفراد النظاميين في البعثة، بسبل تشمل زيادة تحسين الأداء والمرونة والتنقل، مع السعي في الوقت نفسه إلى زيادة الحد الأقصى من القوات المأذون به للبعثة لدعم الاستراتيجية. وينبغي أن تستخدم البعثة التدابير المؤقتة العاجلة على نحو استباقي وأن تعزز الدعم المقدم إلى التحقيقات والملاحقات القضائية، وأن تقوم في الوقت نفسه بإبلاغ مجلس الأمن عن أي عرقلة تواجه التنفيذ الفعلي لتلك التدابير.

المهام الموصى بها في إطار ولاية مجددة

المساعي الحميدة ودعم عملية السلام

٦٦ - يؤدي اعتماد خريطة الطريق للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في ظل قيادة وطنية وبدعم من جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، إلى إتاحة الفرصة لزيادة اتساق وفعالية الدعم المقدم إلى عملية السلام. ولذلك يُوصى بأن تقوم البعثة من خلال مساعيها الحميدة بتعزيز الدعم الذي تقدمه للحوار السياسي الجامع، في شراكة مع الاتحاد الأفريقي وتحت قيادة الحكومة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تعمل البعثة مع أعضاء المبادرة وغيرهم من الجهات الفاعلة في مجال الوساطة من أجل دعم الجهود التي تبذلها الحكومة على الصعيدين الوطني والمحلي وزيادة مشاركة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمرأة. وينبغي أن يستند هذا العمل إلى استراتيجية اتصالات أقوى من جانب الحكومة لإشراك السكان. وينبغي أن تعمل البعثة بالتعاون مع الشركاء على المساعدة على كفالة أن توفر العمليات الوطنية والمحلية إطاراً للترتيبات الأمنية والسياسية الجديدة، التي يمكن أن تشمل اتفاقات لوقف إطلاق النار، ونزع السلاح، وآليات إدارية تعكس التنوع الموجود في البلد. وفي سياق تزايد العنف الطائفي، ينبغي أن تعمل البعثة على تعزيز زيادة التركيز على المصالحة الوطنية، ودعم حل النزاعات المحلية. وينبغي أيضاً أن تُكلف البعثة برصد الحوادث العامة للتحريض على الكراهية والتعصب والعنف والإبلاغ عنها، ويمكن دعم هذه المهمة من خلال تعزيز نظام الجزاءات، من أجل محاسبة المحرضين على العنف السياسي ومن يعرفلون العملية السياسية.

٦٧ - وينبغي أن تقدم البعثة الدعم للسلطات الوطنية في معالجة العدالة الانتقالية كجزء من عملية السلام والمصالحة. ويمكن أن يشمل ذلك الدعم إسداء المشورة بشأن تصميم وتنفيذ آليات شاملة للعدالة الانتقالية تراعي المنظور الجنساني، بالاستناد إلى مبادئ حقوق الإنسان. كما يمكن أن يدمج مختلف الجهود الجارية في مجال العدالة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق والمصالحة.

٦٨ - وينبغي أن تواصل بعثة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا، التماس الدعم المطرد من المنطقة دون الإقليمية لعملية السلام من خلال إشراك البلدان المجاورة والمنظمات دون الإقليمية على نحو استباقي. كما ينبغي أن تقوم البعثة والمكتب بمواصلة العمل مع الشركاء على الصعيد دون الإقليمي على معالجة المسائل الأمنية العابرة للحدود، بما في ذلك التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

حماية المدنيين

٦٩ - ستظل حماية المدنيين، التي تشمل استخدام القوة عند الضرورة، من المهام ذات الأولوية. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تعزز الإنذار المبكر والمنع في المراحل التمهيدية، بما في ذلك العمليات الاستباقية. وفي حالة اكتشاف تهديدات ناشئة، ينبغي أن تقوم البعثة أيضاً بنشر أفرقة مؤقتة متعددة التخصصات من أجل الاستجابة وتعزيز القدرات المحلية على تسوية النزاع. وإذ تضع البعثة في اعتبارها مسؤولية الحكومة عن حماية المدنيين، ودور الشركاء الآخرين، والقدرات المحدودة لأية عملية من عمليات حفظ السلام على حماية المدنيين في جميع أنحاء البلد، فإنه ينبغي لها أن تكفل إشراك الحكومة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، والشركاء الآخرين في الاستراتيجيات السياسية والأمنية لحماية المدنيين، على أن يتم ذلك أيضاً في إطار استراتيجية شاملة تهدف إلى نقل المسؤولية عن حماية المدنيين، بما في ذلك توفير الأمن، إلى السلطات الوطنية تدريجياً. وينبغي أن تعمل بعثة الأمم المتحدة على التعجيل بوتيرة النقل التدريجي لمهامها الأمنية إلى القوات الوطنية حيثما تسمح الظروف الأمنية بذلك، ودون المساس بولايتها في مجال حماية المدنيين، وأيضاً كوسيلة لإظهار القوة وتعزيز الأمن في قطاع كبير من البلد وكعنصر رئيسي لخروج البعثة في نهاية المطاف.

بسط سلطة الدولة، بما في ذلك سيادة القانون

٧٠ - ينبغي أن تواصل البعثة دعم الحكومة في تنفيذ استراتيجية الحكومة الرامية إلى بسط سلطة الدولة. وفي ضوء السياق المتطور، والحاجة إلى بذل جهود مستدامة، وأولويات البعثة، فإنه ينبغي للبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء المعنيين وضع تقسيم واضح للعمل بالاستناد إلى الولايات والميزة النسبية. ومن شأن ذلك أن يتيح للبعثة التركيز على الأولويات المباشرة والقصيرة الأجل والمتوسطة الأجل، مع تسليم المسؤولية عن الأنشطة الأطول أجلاً إلى الشركاء المعنيين. وينبغي أن تواصل البعثة دعم المحكمة الجنائية الخاصة، مع تعزيز قدرات المحاكم العادية والشرطة من أجل مواجهة الجرائم الخطيرة. كما ينبغي لها الحد من نطاق أنشطتها عن طريق ترتيب جهودها حسب الأولويات والمناطق الجغرافية المستهدفة التي يمكن أن تحقق فيها أكبر الأثر، مع مراعاة الاستدامة، ووجود الشركاء الآخرين، والدروس المستفادة في بامباري.

٧١ - وينبغي أن تسدي بعثة الأمم المتحدة المشورة إلى الحكومة بشأن ترتيبات أمنية وإدارية مؤقتة تكون مقبولة لدى السكان وتخضع للرقابة الحكومية. وينبغي أن يكون الهدف هو الحد من عدد المواجهات

المسلحة، وتعزيز حماية المدنيين، والعمل على تعزيز سلطة الدولة أو استعادتها حيثما كانت ضعيفة أو غير موجودة.

إصلاح قطاع الأمن

٧٢ - ينبغي أن تولي بعثة الأمم المتحدة الأولوية على المستوى الاستراتيجي والمعياري لتقديم الدعم من أجل إنشاء المجلس الأعلى للأمن الوطني، وتعزيز الرقابة البرلمانية. وعلى المستوى التشغيلي، فإن خطة الدفاع الوطنية التي اعتمدت مؤخرا توفر إطارا استراتيجيا لإعادة بناء القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويحدد مشروع مفهوم النشر لكثائب القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى التي قامت بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي بتدريبها، إطارا للتنسيق بين السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة الدوليين. وعلى تلك الأسس، ينبغي أن تقوم بعثة الأمم المتحدة باستكشاف إمكانية تقديم المزيد من الدعم إلى هذه الوحدات التابعة للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى التي جرى تدريبها، مع أخذ الضرورات التشغيلية وضرورات الحماية بعين الاعتبار، وباعتبار ذلك عنصرا من عناصر استراتيجية خروجها. ويمكن تيسير تقسيم ذلك الدعم من خلال مذكرة تفاهم أو ترتيبات مماثلة، بهدف تمكين القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى من الوصول إلى مستوى كاف من القدرة التشغيلية بأسرع ما يمكن. وينبغي أن تقوم البعثة بتحديد التفاصيل والآليات بالاشتراك مع الحكومة والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرين المعنيين، ولا سيما الجهات المانحة، على أن يوضع في الاعتبار افتقار القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى المعدات والاكتفاء الذاتي.

٧٣ - وينبغي أن يقدم الدعم إلى القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وفقا لقواعد الأمم المتحدة لسياسة بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان. ويجب أن يقترن الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة بالتزامات ملموسة من جانب السلطات الوطنية، المدنية والعسكرية، بأنها ستكفل استدامة عمليات الانتشار هذه، وأنها لن تشكل خطرا على الاستقرار في البلد، أو على المدنيين أو على العملية السياسية، وأنها ستعزز الرقابة والقيادة والسيطرة من جانب الحكومة. كما سيتطلب التزام أكبر بتحويل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى إلى جيش ممثل عرقيا ومتوازن جغرافيا. وينبغي أن تقوم الحكومة وبعثة الأمم المتحدة وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، بوضع معايير مرجعية مفصلة، مشفوعة بجدول زمني، من أجل النشر التدريجي لوحدة القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى التي جرى تدريبها. كما ينبغي أن تقدم البعثة الدعم للحكومة في تعزيز القدرة المؤسسية للشرطة الوطنية والدرك الوطني، وفقا للخطة الخمسية لبناء وتنمية قدرات قوات الأمن الداخلي (٢٠٢٠-٢٠١٦)، ولا سيما هياكل القيادة والسيطرة وآليات الرقابة، فضلا عن دعم عمليات نشر الشرطة والدرك في المناطق ذات الأولوية، بما في ذلك من خلال الاشتراك في المواقع، وإسداء المشورة، والتوجيه والرصد، بالتنسيق مع الشركاء الآخرين كالاتحاد الأوروبي، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء الثنائيين.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٧٤ - في ضوء تزايد العنف الطائفي وانتشار جماعات الدفاع عن النفس، ينبغي أن تركز بعثة الأمم المتحدة على مشاريع للحد من العنف المجتمعي تكون مراعية للاعتبارات الجنسانية، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الشركاء في التنمية. وينبغي ألا تنفذ البعثة مشاريع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلا حيثما

يكون ذلك مجدياً، كحافز للجماعات المسلحة كي تواصل المشاركة في العملية السياسية وفي إطار التحضير للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

تعزير حقوق الإنسان وحمايتها

٧٥ - مع استمرار البعثة في تنفيذ ولايتها الحالية، فإنه ينبغي لها أن تقوم بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري بدعم الحكومة في متابعة التوصيات الواردة في تقرير حصر مسائل حقوق الإنسان واستخدامه من قبل المحكمة الجنائية الخاصة لتوجيه الاستراتيجيات والإجراءات الوطنية والدولية الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب.

إدارة الموارد الطبيعية

٧٦ - اعترافاً من البعثة باستمرار الأهمية الحاسمة لمعالجة الموارد الطبيعية، بوصفها من العوامل المحركة للنزاع، ولاستفادة الحكومة من إيراداتها وقاعدتها الضريبية، ينبغي أن تمارس البعثة مزاياها النسبية في التصدي للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في إطار استراتيجية أوسع نطاقاً، ينبغي أن تقود إعدادها الحكومة وشركاؤها الإنمائيون الرئيسيون.

العنصر العسكري

٧٧ - على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٧ أعلاه، اتخذت البعثة خطوات للوصول إلى الدرجة الأمثل في انتشارها استجابة للاحتياجات المتزايدة الناجمة عن الحالة الأمنية المتدهورة. وبالإضافة إلى ذلك، تتخذ البعثة حالياً، وستواصل اتخاذ تدابير قوية من أجل تحسين الأداء. ونظراً لأن جميع موارد العسكرية للبعثة مشغولة بشكل كامل، فإنه لم تعد لديها قدرة عسكرية احتياطية وسبل إضافية لإعادة تهيئة الاحتياطيات أو التصدي لبؤر التوتر الحالية والناشئة في حدود الحد الأقصى الحالي لقواتها. وقد قامت البعثة وإدارة عمليات حفظ السلام باستعراض القدرات العسكرية للبعثة باستخدام أحدث تحليل للتهديدات والنزاعات، وحددت أن البعثة تحتاج إلى ما لا يقل عن ست سرايا مشاة إضافية في السياق الحالي.

٧٨ - ولذلك، فإنني أوصي بزيادة ٩٠٠ فرد عسكري. وسيتألف الأفراد الإضافيون المقترحون مما يلي: (أ) سريتا مشاة (٣٠٠ فرد عسكري) لتعزيز الوجود العسكري للكتبتين الموجودتين في الشرق وفي الوسط؛ (ب) كتيبة واحدة (٦٠٠ فرد عسكري) في الوسط والشرق كجزء من احتياطي قائد القوة.

٧٩ - وفي الواقع العملي، فإن القوات والقدرات الإضافية لن تتيح لبعثة الأمم المتحدة حماية جميع المدنيين في البلد. ولكنها سوف تزود القوة بقدر أكبر من المرونة كي تقوم بالنشر السريع للقوات المتاحة من أجل مواجهة التهديدات التي يتعرض لها المدنيون في المناطق الجغرافية ذات الأولوية، مع تعزيز مواقفها الاستباقية والقائمة على رد الفعل، ولا سيما في الوسط وفي الجنوب الشرقي، وهي مناطق تتسم بوجود تهديد متزايد للمدنيين. ومن شأن تعزيز الكتائب الموجودة أن يتيح للقوة مجالا أكبر للمناورة فيما يتعلق بإسناد مهام للقوات واستخدامها، لا سيما في المناطق الجغرافية ذات الأولوية، وذلك عن طريق تحرير القوات الخاصة وقوة الرد السريع للعمليات الأكثر استباقاً، وأن يزيد قدرة القوة على تشكيل الأوضاع الأمنية والتأثير عليها، بدلاً من مجرد الوقوف في موقف رد الفعل إزاءها. وفي الأجلين المتوسط والأطول، سيتضاءل تأثير القوات الإضافية الثلاثة أضعاف. وبعد احتواء الحالة الأمنية، ستعمل البعثة من أجل عكس اتجاهها من خلال

استعادة التوازن والإمساك بزماء المبادرة إزاء الجماعات المسلحة. ومن شأن ذلك أن يعزز قدرتها على الصمود في المناطق التي تم تطهيرها من الجماعات المسلحة وتوسيع نطاق التغطية. وثانياً، ستساعد البعثة على تهيئة الظروف الملائمة لظهور العملية السياسية من خلال الحد من المكاسب الناجمة عن نشاط الجماعات المسلحة. وأخيراً، ستساعد القوة على تهيئة الظروف المواتية لنشر الإدارة الحكومية وتقديم الخدمات في المناطق ذات الأولوية، فضلاً عن إيصال المساعدة الإنسانية.

عنصر الشرطة

٨٠ - من أجل دعم إعادة نشر قوات الشرطة والدرك الوطنية، ينبغي أن تسعى البعثة إلى زيادة تواجد شرطتها المشكلة خارج بانغي، ولا سيما في بيريراوي وبوسانغوا. وهذا من شأنه أن يساهم في حماية المدنيين وتيسير العودة التدريجية للنازحين واللاجئين. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تعمل البعثة على التعجيل بتسليم مهام الأمن للمسؤولين الرئيسيين وإسناد مهام الحراسة الثابتة في المؤسسات الوطنية في بانغي إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية. وينبغي أن يكتمل ذلك بتحويل وحدة من وحدات دعم الحماية إلى وحدة للشرطة المشكلة. ومع تطور الحالة الأمنية، ينبغي أن تقوم البعثة باستعراض هيكل القيادة والتحكم المعمول به لدى فرقة العمل المشتركة من أجل تعزيز الأداء التشغيلي لوحدات الشرطة. وينبغي في نهاية المطاف النظر في إعادة التوازن في قوام العنصر العسكري وعنصر الشرطة إذا سمحت الحالة الأمنية بذلك.

سابعاً - نشر البعثة

ألف - الجوانب العسكرية (بما في ذلك القدرات)

٨١ - حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، كانت البعثة قد نشرت ٦٥٨ ١٠ فرداً عسكرياً (٩٩ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٧٥٠ ١٠ فرداً) موزعين على ١١ كتيبة مشاة، وسرية للقوات الخاصة، وسرية لقوة الرد السريع، ووحدة طائرات مسيرة من دون طيار وعدة وحدات للدعم، تشمل سرية شرطة عسكرية، وأربع سرايا هندسية، وسرية للنقل الثقيل، وثلاثة مستشفيات من المستوى الثاني، وسرية إشارة، وثلاث وحدات للطائرات العمودية، من بينها وحدة للطائرات العمودية القتالية. وشكلت النساء ٢ في المائة من الأفراد العسكريين. وواصلت البلدان المساهمة بقوات تحسين معدات الوحدات التابعة لكل منها واكتفائها الذاتي. غير أن تضاعف عدد يؤر التوتر أدى إلى انتشار قواعد العمليات المؤقتة والدائمة، مما أدى إلى إضعاف القوام المتوقع للقوات. وقد أنشأت البعثة مواقع لهبوط الطائرات العمودية قادرة على العمل ليلاً في بامباري وبانغاسو وبيريراوي وبوسانغوا وبريا ونديلي وباوا، بالإضافة إلى الموقعين الموجودين أصلاً في بانغي.

باء - الشرطة

٨٢ - حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، كانت البعثة قد نشرت ٩٦٨ ١ فرداً من أفراد الشرطة (٩٤,٦١ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٢٠٨٠ فرداً)، منهم ٢٩٥ من أفراد الشرطة المنتدبين بصورة فردية (٧٣,٧٥ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٤٠٠ فرد، ومرد هذا الأمر إلى حد كبير هو وجود صعوبات في إعداد توصيفات متخصصة للتوظيف) و ١٢ وحدة شرطة مشكلة تضم ٦٧٣ ١ فرداً (٩٩,٥٨ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٦٨٠ ١ فرداً)، من بينهم ١٠٣ نساء. ونشر ما مجموعه ٨١ من أفراد الشرطة المنتدبين بصورة فردية في ١٠ مواقع خارج بانغي، بينما نشرت أربع وحدات شرطة مشكلة

في بامباري وبوار وبريا وكاغا باندورو، على التوالي، كما نشرت مؤقتاً في بانغاسو نصف وحدة للشرطة المشكلة.

جيم - الموظفون المدنيون

٨٣ - حتى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، كانت البعثة قد نشرت ٣٨٦ ١ من الموظفين المدنيين (٧٩ في المائة من ما مجموعه ١٧٤٧ وظيفة من الوظائف المأذون بها - ٧٩٨ وظيفة دولية و ٦٩٥ وظيفة وطنية و ٢٥٤ من متطوعي الأمم المتحدة). ومثلت النساء ٢٤ في المائة من العدد الإجمالي و ٢١ في المائة من هؤلاء الموظفين في وظائف رفيعة من الرتبة ف-٥ أو ما فوقها. ولا يزال توظيف واستبقاء الموظفين، بمن فيهن متطوعات الأمم المتحدة، مسألة صعبة للغاية.

دال - اتفاق مركز القوات

٨٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت البعثة في التعامل مع مسائل متصلة بتنفيذ اتفاق مركز القوات، بما في ذلك مع مكتب الجمارك في جمهورية أفريقيا الوسطى فيما يتعلق باستيراد السلع والمواد لصالح البعثة، ومع مسؤولي الاتصالات الوطنيين، الذين حاولوا فرض رسوم على إصدار أرقام هاتفية مجانية. وتم حل تلك المسائل من خلال التواصل المنتظم بين البعثة والحكومة، بما في ذلك من خلال فريق عامل منشأ معني باتفاق مركز القوات بقيادة وزارة الخارجية. وقد قبلت الحكومة برد ضرائب الوقود إلى الأمم المتحدة، بعد أن فرضتها على البعثة والوكالات التابعة للأمم المتحدة خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بما يخالف الاتفاق، واعترفت بأن الرسوم المدفوعة تشكل رسوماً تعفى منها بعثة الأمم المتحدة والوكالات التابعة للأمم المتحدة.

ثامنا - سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم

٨٥ - لا تزال الحالة الأمنية صعبة بالنسبة لجميع فئات موظفي الأمم المتحدة. وقد قامت مظاهرات ووقعت حالات لسرقة السيارات في بانغي والمناطق المحيطة بها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي جميع أنحاء البلد في الأشهر الأخيرة، تلقى موظفون وطنيون ودوليون على حد سواء تهديدات بالاختطاف. وقد استهدفت الجهات المسلحة مباني الأمم المتحدة وقوافلها بشكل مباشر، ولا سيما في الجنوب الشرقي والوسط. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل ١٥٤ من الحوادث الأمنية التي تتعلق مباشرة بأفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك ١٠ من حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم (٤ منهم بسبب الأنشطة العدائية، و ٣ بسبب حوادث، واثنان قد انتحرا حسبما أفادت التقارير، وواحد بسبب المرض) وأصيب ١٦ بجروح خطيرة (١٢ نتيجة للأنشطة العدائية و ٤ بسبب حوادث). وتم ارتكاب العديد من الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني، وتم نقل أفراد الأمم المتحدة إلى أماكن أخرى لفترات طويلة بسبب ارتفاع مستويات الخطر.

تاسعا - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٨٦ - حدث انخفاض تدريجي في عدد الادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، إذ كانت هناك ٤ ادعاءات بذلك من قبل قوات بعثة الأمم المتحدة بالمقارنة بـ ١٤ ادعاء في الفترة

السابقة. والادعاءات الأربعة هي حالياً قيد التحقيق فيها مع البلد المعني المساهم بقوات والأمم المتحدة. وقامت بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء المنفذين، بتعزيز جهود الوقاية وتنفيذ سياسة الأمين العام المتمثلة في عدم التسامح مطلقاً إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين عن طريق إجراء تقييمات مستمرة للمخاطر وتنفيذ تدابير التخفيف، وتعزيز سياسات صارمة لعدم المخالطة، وتقديم التدريب المتواصل لجميع الأفراد وكذلك للصحفيين وأفراد المنظمات الحكومية وغير الحكومية. ونظمت بعثة الأمم المتحدة برنامجاً تدريبياً لتحديد المعلومات لفريق الاستجابة الفورية التابع لها، القادر على الاستجابة بسرعة لبلاغات الاستغلال والانتهاك الجنسيين وجمع وحفظ الأدلة ريثما يجري التحقيق. كما أنشأت البعثة فريقاً للإجراءات الطارئة في مجال الاستغلال والانتهاك الجنسيين لتقديم المشورة والقيام بالرصد وتنفيذ إجراءات فورية. وإضافةً إلى العملية التي يقودها مقر الأمم المتحدة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، ستجري البعثة بنهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨ تقييماً بالغ الأهمية لفعالية القوات وأدائها، للوقوف على ما إذا كانت هناك روابط بين أداؤها وسلوكها. وفيما يتعلق بتقديم الدعم للضحايا، أنشأت بعثة الأمم المتحدة شبكةً من ٣٦ منظمة إنسانية لتلقي الشكاوى المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأنشأت فرقة عمل للطوارئ على نطاق البعثة لإسداء المشورة فيما يتعلق بتنفيذ سبل الانتصاف الفورية ورصد هذا التنفيذ. وقامت البعثة بوضع بروتوكولات لمساعدة الضحايا مع جهات مقدمة للخدمات، بما في ذلك اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لكفالة تقديم الدعم والمساعدة لجميع الضحايا في غضون فترة تتراوح من ٢٤ إلى ٧٢ ساعة من تلقي الادعاء، بما في ذلك عن طريق إسداء المشورة وتقديم المساعدة الطبية الطارئة. وفي ٢٣ تموز/يوليه، عين الأمين العام جين كونيوز مدافعةً عن حقوق الضحايا من أجل تعزيز المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها، وتمكين الضحايا من اللجوء إلى العدالة، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى.

عاشرا - الجوانب المالية

٨٧ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٩/٧١، أن تعتمد مبلغ ٨٨٢,٨ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وحتى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ما قدره ١٩٦,٣ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٢ ٧٩٩ مليون دولار. وشدّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧، بينما شدّدت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

حادي عشر - الملاحظات والتوصيات

٨٨ - في أعقاب انتهاء عملية الانتقال السياسي قبل أكثر من عام، تتعافى جمهورية أفريقيا الوسطى على ما يبدو من أزمتها العميقة بشكل مطرد. ومن المأساوي أن تدهور الحالة الأمنية في الأشهر الأخيرة، ولا سيما في الجنوب الشرقي، قد أعاد البلد مرة أخرى إلى دوامة عنف على الرغم من الجهود التي بذلها كثيرون من أجل الحيلولة دون تصعيد النزاع. وقد عانى المدنيون من وطأة ذلك العنف؛ وتمزقت مجتمعات محلية بأكملها؛ وتفككت جماعات مسلحة ووسعت نطاق المناطق الخاضعة لسيطرتها. وارتفعت حدة التوترات الطائفية، التي غذتها حملة عريضة ومتعمدة من التضليل تهدف إلى تأجيج المجتمعات وتقويض

السلام والاستقرار. وإذا استمر هذا الاتجاه، هناك خطر جدي من تفاقم الحالة وإمكانية أن تنجم عنها عواقب وخيمة على الشعب والبلد والمنطقة دون الإقليمية. وسيكون هذا أمراً غير مقبول.

٨٩ - وتنكمش بسرعة نافذة الفرصة المواتية لوقف هذه الدوامة الحمقاء من العنف والكراهية. ويتطلب انتهاؤها اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة ومتسقة من جانب جميع أصحاب المصلحة، لا سيما أصحاب المصلحة الوطنيين. وفي هذا السياق، قمتُ بالاشتراك مع الرئيس تواديرا ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في شراكة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، برئاسة الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الحالة السياسية والأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عُقد على هامش الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة. وقد أتاح هذا الاجتماع للرئيس تواديرا فرصة للتعبير عن عزمه القوي على رأب الانقسامات الداخلية واتخاذ إجراءات فورية، بالشراكة مع المجتمع الدولي، من أجل منع البلد من الانزلاق إلى نزاع متكامل الأركان.

٩٠ - وإنني أرحب بالخطوات التي اتخذها الرئيس تواديرا للتغلب على الانقسامات السياسية في الفترة السابقة لعقد الاجتماع الرفيع المستوى. ويجب أن تترجم هذه الجهود بسرعة إلى تخفيضات ملموسة في أعمال العنف، والجمع بين مواطني أفريقيا الوسطى كافة معاً من أجل رسم طريق يؤدي إلى السلام. وأود التذكير بمسؤولية جميع الجهات صاحبة المصلحة والمؤسسات الوطنية إزاء منع نشوب النزاعات، وحماية المدنيين، والعمل بانسجام من أجل تعزيز الشمول والنهوض بعملية المصالحة. ويتعين على أصحاب المصلحة السياسيين أن يضعوا شعبهم وبلدهم قبل مصالحهم الانتهازية.

٩١ - وإنني أشعر بالصدمة إزاء استمرار استخدام الخطاب المحرض على الكراهية، وذلك بهدف إثارة العنف الطائفي، من جانب أولئك الذين ينبغي أن يعملوا على تضييد جراح الأمة والحيلولة دون حدوث مزيد من العنف. وأشعر بالانزعاج أيضاً إزاء استمرار أنشطة الجماعات المسلحة والإجرامية التي تستغل المدنيين وتدمر بلدهم. وهذا أمر مشين ويجب أن يتوقف. ومحدوني الأمل في أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات حاسمة لمحاسبة المحرضين على العنف والكراهية والذين يعرقلون عملية السلام. ويجب أن تتخلى المجتمعات المحلية ذاتها عن خلافاتها، وتذكر إنسانيتنا المشتركة، وترفض من يتبنى خطاب الكراهية. وإضافةً إلى ذلك، يجب على أعضاء الجماعات المسلحة وغيرهم الوفاء بتعهداتهم فوراً بوقف الأعمال العدائية والهجمات على المدنيين، وإنهاء التشريد القسري، والتوقف عن استخدام الأسلحة من أجل تأمين المكاسب السياسية والاقتصادية.

٩٢ - ولن يؤتي الدعم المقدم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، ثماره بدون التزام سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ومشاركتها بشكل كامل وموحد على جميع المستويات. ويتحمل مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى المسؤولية الرئيسية عن السلام والاستقرار في بلدهم. وعامل الوقت أساسي. ولذلك، فإنني أدعو الرئيس وحكومته وجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى إلى اغتنام الزخم الذي ولده الاجتماع الرفيع المستوى من أجل تعزيز امتلاكهم عملية السلام والإنعاش، وتحسين الحوكمة، والتعجيل بتحقيق عوائد السلام الملموسة. وستواصل الأمم المتحدة تقديم دعمها الكامل لتلك الجهود ولكن لا يمكنها ولا يجوز لها أن تخل محل دور مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى أنفسهم.

٩٣ - ومحدوني الأمل في أن يؤدي إطلاق المبادرة الأفريقية لتحقيق السلام والمصالحة وتشكيل فريق الميسرين إلى تنشيط عملية السلام. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم هذه المبادرة. وإنني

أدعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وأعضاء المبادرة إلى التعجيل بالجهود المبذولة، والقيام في الوقت نفسه بكفالة أن تكون جهود السلام شاملة قدر الإمكان، ليس فقط بمشاركة الجماعات المسلحة بل جميع قطاعات المجتمع. وأود أن أؤكد من جديد عزم الأمم المتحدة على العمل في شراكة مع الاتحاد الأفريقي، بقيادة الحكومة، لتأمين التوصل إلى اتفاقات على الصعيدين المحلي والوطني تسهم في تحقيق استقرار الحالة الأمنية، وبسط واستعادة سلطة الدولة، وآليات الحوكمة الأكثر شمولاً وخضوعاً للمساءلة.

٩٤ - ولا بد أن يترافق الزخم المتجدد لبناء حوار حقيقي وشامل للجميع بالأمن الكافي. وفي حين أحرزت السلطات الوطنية، بدعم من الشركاء الدوليين، تقدماً ملحوظاً، فإن الدولة لا تزال غائبة عن أجزاء كبيرة من الإقليم. وكثيراً ما يؤدي تصعيد المواجهات المسلحة والعنف وانتشارهما في جميع أنحاء البلد إلى إنفاك البعثة المتكاملة ونشرها بكثافة ضئيلة، مما يجعلها غير قادرة على الاستجابة للمطالب الأمنية الناشئة، ويتيح المجال للجماعات المسلحة كي تنتشر وتثير المزيد من النزاعات. وقد بذلت البعثة المتكاملة جهوداً كبيرة لتعديل وضعها وعمليات نشرها، وتوليد قدرات إضافية ضمن حدها الأقصى. وقد بلغت البعثة حدها الأقصى. وستؤدي زيادة الحد الأقصى لعدد الجنود تيسير الاستجابة في بعض المجالات بصورة أكثر فعالية. وستواصل البعثة أيضاً اتخاذ الإجراءات المناسبة لزيادة أداة القوة وصلابتها. بيد أنه يلزم توجيه كلمة تحذير، وهي أنه ما من عملية لحفظ السلام يمكنها أن تحل محل الدولة أو أن تحقق استقرار بلد بأكمله بمفردها. فهذا عمل مشترك بين جميع الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء الدوليين.

٩٥ - وسوف تظل الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وإطار العمل المشترك في صلب مشاركة منظومة الأمم المتحدة. وستواصل البعثة إشراك السلطات الوطنية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني، والنهوض بعملية إصلاح شاملة للجميع بقيادة وطنية. وإني أرحب بالتقدم المحرز في اختيار ٥٠٠ من أفراد الشرطة والدرك، وأدعو السلطات الوطنية إلى مواصلة جهودها الرامية إلى بناء ونشر قوة فعالة للشرطة والدرك تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون القانون والنظام.

٩٦ - ويشجعني التقدم المحرز في اعتماد إطار للقيام تدريجياً بإعادة تفعيل القوات المسلحة الوطنية. وإني أحث السلطات الوطنية على اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة ألا تشكل إعادة نشرها خارج بانغي تهديداً للسكان أو للعملية السياسية. وسيطلب ذلك تحسين القدرة على استمرار وقيادة القوات الأمنية في الميدان، وتحويلها إلى قوات ممثلة عرقياً ومتوازنة جغرافياً. كما أرحب ببدء المشروع التجريبي للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري، كتدبير هام من تدابير بناء الثقة بالنسبة للعملية السياسية، والحد من العنف، وإطلاق برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في نهاية المطاف. وأرحب بالدعم المقدم من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مجال إصلاح قطاع الدفاع، وأشجع المجتمع الدولي على زيادة الدعم من أجل مواصلة تعزيز القوات المسلحة الوطنية.

٩٧ - وينبغي أن يُعبّر بوضوح عن الحاجة إلى العدل، ومطالبة مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى بوضع حد للإفلات من العقاب على النحو الذي تم الإعراب عنه في منتدى بانغي، من أجل كفالة المساءلة عن أخطر الجرائم وإنصاف الضحايا. وينبغي أن تشكل آليات العدالة الانتقالية جزءاً من عملية السلام من أجل تعزيز الوثام والمصالحة الوطنيين. وإني أحث السلطات الوطنية على وضع رؤية للعدالة الانتقالية تدمج مختلف الجهود الجارية في هذا المجال، بما في ذلك الجهود المتعلقة بالتحكمة الجنائية الخاصة وإنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة. وستعزز البعثة المتكاملة جهودها الرامية إلى اعتقال المسؤولين الرئيسيين عن عرقلة عملية السلام وكذلك الذين ارتكبوا أخطر الجرائم ضد المدنيين والجهات الفاعلة الدولية.

٩٨ - وسيظل التقدم المحرز في تحقيق استقرار الحالة الأمنية هشاً ما لم يقترن بمبادرات اقتصادية وإنمائية وأخرى لتحقيق الإنعاش المبكر، على نحو ما تم الترويج له في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. ومن الأهمية بمكان أن تستمر مشاركة الشركاء الدوليين في دعم السلطات الوطنية في وقت تتنافس فيه المطالب وتشح فيه الموارد. وعلى المجتمع الدولي ألا ينأى بنفسه في هذا المنعطف الحرج. وبينما تتواصل الجهود الرامية إلى حماية المدنيين والنهوض بالعملية السياسية، فإن جهود الإنعاش تتسم بالأهمية أكثر من أي وقت مضى من أجل عودة النازحين واللاجئين إلى مناطقهم الأصلية على نحو مستدام، وإتاحة الفرصة لجيل جديد من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى كي يتطلع إلى مستقبل خال من العنف.

٩٩ - وإني أشعر بالجزع من استمرار الهجمات على حفظة السلام والعاملين في مجال تقديم المعونة، الدوليين منهم والوطنيين. وأدين بأشد العبارات الهجمات الجبانة التي أسفرت عن مقتل ٤ من حفظة السلام وإصابة ١٢ آخرين بجروح. فهذه الهجمات تشكل جرائم خطيرة في إطار القانون الدولي، وإني أدعو إلى محاسبة الجناة.

١٠٠ - ولا تزال الحالة الإنسانية في البلد تشكل مصدراً للقلق البالغ. ولا يسعني أن أؤكد بما فيه الكفاية على أهمية مشاركة المجتمع الدولي الكاملة من أجل دعم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني من أجل التصدي لها. والموارد المتاحة محدودة. ويجب التصدي على وجه السرعة للثغرات الحالية في التمويل من أجل تلبية أبسط الاحتياجات لشريحة متزايدة من السكان. وتعتبر زيادة العوائق التي تحول دون إيصال المعونة الإنسانية في أجزاء من البلد أمراً غير مقبول بكل بساطة. وإني أدعو سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى، والجماعات المسلحة بوجه خاص، إلى كفالة السماح للجهات الفاعلة الإنسانية بالوصول الآمن دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد.

١٠١ - وإني بناء على الاستنتاجات الواردة في هذا التقرير، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية البعثة المتكاملة لفترة سنة، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بالحد الأقصى المأذون به للقوات البالغ ٦٥٠ ١١ من الأفراد العسكريين، بمن فيهم ٤٨٠ من المراقبين العسكريين وضباط الأركان العسكريين، و ٢٠٨٠ من أفراد الشرطة، منهم ٤٠٠ من أفراد الشرطة المقدمين بصفة فردية و ١ ٦٨٠ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة، و ١٠٨ من موظفي السجون.

١٠٢ - وأوصي أيضاً بأن تقوم البعثة المتكاملة بالتركيز على مهامها الأساسية لحفظ السلام من خلال إيلاء الأولوية للدعم الذي تقدمه إلى العملية السياسية على جميع المستويات، والقيام في الوقت نفسه بزيادة قدرتها على حماية المدنيين، وتيسير تهيئة بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية. ولذلك، فإنني أوصي بأن يقوم مجلس الأمن بإيلاء الأولوية لولاية البعثة المتكاملة وتبسيطها وتعديلها وتعزيزها على النحو المنصوص عليه في الفقرات من ٦٦ إلى ٨٠ أعلاه. ويتطلب النهج السياسي ونهج منع نشوب النزاعات المنصوص عليهما في تلك التوصيات تعزيز الاستراتيجية الأمنية للبعثة على نحو معادل. ولن يؤدي ذلك في حد ذاته إلى كفالة الحماية الكاملة للمدنيين في جميع أنحاء البلد. وإنما يهدف إلى تمكين البعثة من تعزيز قدرتها على منع المزيد من التدهور في الحالة الأمنية والقيام في الوقت نفسه بإيجاد حيز للعملية السياسية كي تضي قدماً.

١٠٣ - كما يجب أن تواصل البعثة المتكاملة العمل من أجل تحسين المساءلة بها وتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأحرز تقدم في خفض عدد الادعاءات. وإني أحث

البعثة على مواصلة تحسين جهودها الرامية إلى منع أفعال الاستغلال والانتهاك الجنسيين وردعها ومعاقبتها، وعلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتوفير الرعاية للضحايا.

١٠٤ - وكان هناك العديد من المحاولات الرامية للتصدي لدورة العنف. وأرى أننا إذا وصلنا العمل، بوجود قيادة وطنية ملتزمة بالنهوض بالسياسة الشاملة للجميع والحكم الرشيد المسؤول واستجابة دولية جيدة التنسيق والاتساق، ستتوفر للبلد فرصة حقيقية للحيلولة دون مزيد من الانتكاس إلى العنف، وللحفاظ على السلام. ويجب أن تغتنم جمهورية أفريقيا الوسطى الفرصة التي تتيحها مبادرة السلام المشتركة الجارية في إطار المظلة الواسعة لإطار المشاركة المتبادلة بالمرأة والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام لمعالجة الأسباب الجذرية لهشاشتها الطويلة الأمد.

١٠٥ - وإنني أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، بارفيه أونانغا - أنيانغا، لما أبداه بثبات من التفاني في العمل والتحلي بروح القيادة. وأقدر بالغ التقدير العاملين في البعثة المتكاملة، وفريق الأمم المتحدة القطري والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على تفانيهم في خدمة قضية السلام في بيئة مليئة بالتحديات الكبيرة. كما إني مدين بالامتنان لممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال، للدور الذي يضطلع به في المنطقة دون الإقليمية دعماً لجمهورية أفريقيا الوسطى. وأشكر الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والشركاء الدوليين والمنظمات غير الحكومية على جهودها المتواصلة من أجل العمل مع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى نحو مستقبل أفضل.

